

التركيب الشرطي والظرفية

خلف عايد إبراهيم الجرادات

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، جامعة جرش، الأردن

الملخص

يتناول هذا البحث التركيب الشرطي بدراسة لغوية تخالف ما استقر في الكتب النحوية القديمة والدراسات التقليدية الحديثة، ومخالفتها هذه من جوانب، الأول: أن الأدوات الشرطية إنما هي أدوات ظرفية أو ظروف، ويعتقد التركيب الشرطي على ما تفيده من دلالة ظرفية، والاقتران الشرطي هو في حقيقته اقتران ظرفي. والثاني: أن الجزم في التركيب الشرطي إنما هو علامة الاقتران الشرطي التلازمي وليس أثراً لأدوات الشرط. والثالث: أن التركيب الشرطي متحول من التركيب الخبري، وليس عن الاستفهام كما ذهب بعضهم، وبذلك يكون الشرط خبيراً وليس إنشأً. والرابع: أن الدراسة رسمت حداً بيناً للتركيب الشرطي، خرج به ما أدخله النحاة في الشرط تعسفاً، ودخل به بعض ما أخرجه.

مقدمة

يقوم هذا البحث على أساس أنّ الأدوات الشرطية ذات دلالة ظرفية أو هي ظروف، وأن التعلق بين الشرط والجواب في التركيب الشرطي إنّما هو اقتران ظرفي، وهو بذلك يخالف نظرة النحاة العرب الذين نفوا الظرفية عن أدوات الشرط وجعلوها أدوات خاصة بعقد الاقتران الشرطي دون هذه الدلالة، وانصرفت همتهم إلى الجانب الشكليّ فجعلوا هذه الأدوات عوامل جزم تجزم فعلين: فعل الشرط وجواب الشرط، واعتبروا أنّ الدلالة الزمنية في تركيب الشرط التي هي الاستقبال دائماً إنّما جاءت من أفعال الشرط.

وأثقل نظرهم النحويّ هذا باب الشرط بما ليس منه، فلم يرسموا حدّاً واضحاً للشرط، وأدخلوا فيه ما ليس منه، مثل أسلوبيّ: لو، وأمّا، وأخرجوا منه (إذا) الشرطية، ونحو الأدوات عن دلالتها الظرفية وهي أظهر من أن تُنكر فيها، ولم يكن للظرفية النابعة من الأداة نصيب من دراسة التركيب الشرطي عندهم.

وقد وجدت أنّ التركيب الشرطيّ ينعقد على أداة ظرفية هي أداة الشرط، وأنّ الاقتران الظرفيّ هو أساس الاقتران الشرطيّ، وأنّ زمن الشرط المستقبلي نابع من هذه الأداة، وأنّ الأفعال في التركيب الشرطيّ تكاد تخلو من الدلالة الزمنية. وقد بسطت الأدلة على الدلالة الظرفية في أداة الشرط، وأنها لا تفارقها في التركيب الشرطيّ كما ذهب النحاة.

وحاولت ضبط حد الشرط بأنّه التركيب الذي ينعقد على اقتران ظرفيّ يترتب فيه الحدث الثاني على الأوّل، وتكون دلالاته الزمنية مستقبلية، ولا يخلو من العموم، ويتخذ علامةً لهذا الاقتران التلازمي هي الجزم إن أمكن، وإن تعذر فيلجأ إلى علامات ربط أخرى تؤكّد التلازم الشرطيّ، مثل الفاء وإذا الفجائية.

وقد بينت أنّ التركيب الشرطيّ متحوّل من تركيب خبري، وليس من الاستفهام كما هو مذهب بعضهم، ثم بينت أنّ الجزم في التركيب الشرطيّ إنّما هو علامة الاقتران التلازمي، وليس عملاً لأدوات الجزم.

وحين رسّنت هذه الحدود أدركت بسهولة ما يدخل في الشرط، وما يخرج منه، وإن كانت التراكيب متشابهة شكلياً. فنفيت عن الشرط ما ليس منه، وأعدت إليه ما أُخرج منه وهو منه.

وكانت عمدي في البحث مصادر النحو القديمة والدراسات الحديثة، فقد استخلصت منها أحكام الشرط وما قيل فيه، ثم درستُها ومحصّتها وحاولت الوقوع على الأركان التي ينعقد عليها التركيب الشرطي مراوحاً بين القواعد وواقع اللغة المستعملة، فتوصلت إلى ما توصلت إليه بمنهج استقرائي وصفّي، فبعد استقراء وتحليلٍ لأنظار النحويّة القديمة والمحدّثة التي سبقتني في باب الشرط - بما فيها الشواهد اللغوية الفصيحة - أدليت دلوي مدفوعاً بقناعة مدارها على علاقة التعليق الشرطي بالظرف، محاولاً وضع المسألة في موضعها من الواقع اللغوي بمنهجٍ وصفّي مباشر، غير متجانفٍ للغض من جهد القدماء والسابقين، وإن خالفتهم في بعض المسائل.

وقد يكون منشأ الخلاف بيني وبين أنظارهم هو من الجهة التي نظر منها كلُّ منا؛ لأن جهد النحاة العظيم الذي لا يُنكر، بل يُذكر ويُشكر قام على منهجٍ معياريّ يوافق سموّ الغاية التي قصدوها، وقد ألزمهم هذا بنظرية محكمة كان العمل النحويّ أحد أركانها، وإذا ما قسنا هذا المنهج على منهج آخر كالوصفيّ مثلاً فإن النتائج ستختلف حتماً. فلم يغب عن النحاة أكثر ما أورده في البحث ولكن احتكامهم لنظرية العامل جعلهم يرونه من جهة أخرى. وفي العربية فسحة للخلاف وله في ميدان العلم جمال وفائدة، وما توفيقني إلا بالله، عليه توكلت، وعليه فليتوكل المتوكلون.

التركيب الشرطيّ والظرفيّة

1 - أدوات الشرط والدلالة الزمنيّة

إنّ احتكام النحاة إلى نظرية العمل والعامل جعلهم يلجئون إلى التركيب الشرطيّ من باب الجزم، فأكثر المصنّفات النحويّة إن بدأت بباب الجوازم فإنّها تذكر الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً، ثم تُثني بعد ذلك بالأدوات التي تجزم

فعلين، ويَعْنون بذلك أدوات الشرط، ثم تدور معظم أحكام هذا الباب على هذا الأساس، وهو سبيل جعلهم يرون التركيب الشرطي ما تعلّق فيه شرط بجزء بأثر أداة من أدوات الشرط، وقد عدّوا الأداة هي المسبّب الرئيسي للتعلّيق من جهة كونها أداة للشرط فقط، وأنها تجزم فعل الشرط وجوابه، دون أن يتجاوزوا ذلك إلى المعنى الذي جعل هذه الأداة أداة تعلّيق وشرط.

إن بناء التركيب الشرطي - كما رآه النحاة - على فكرة أنّ أدوات الشرط أدوات جزم من حيث الأثر، وتعلّيق شرطي من حيث الوظيفة أخرج من الشرط ما هو من صميم الباب، وأدخل فيه ما ليس منه، ناهيك عن أحكام فرعية كثيرة وتعليقات وتأويلات تبعت ذلك، وأثقلت باب الشرط.

ومن أمثلة ما أُخْرِجَ منه وهو من صميمه (إذا). ومن أمثلة ما أُدْخِلَ فيه وهو ليس منه على الأرجح (لو، وأما)، ويبدو لي أن من أبرز قضايا الشرط التي غابت عن باب الشرط هي مسألة العلاقة الوثيقة بين الشرط والظرف، وذلك ظاهر من أن أكثر الأدوات الشرطية ما هي إلا ظروف.

إنني حين رجعتُ النظر مراراً في التراكيب الشرطية وجدتها تقوم على أساس التعلّيق الظرفي، وهو تعلّيق تتضمّنه الأدوات نفسها، وتدلّ عليه، فأدوات الشرط (غير المختلّفات بشرطيتها) لا تخلو من الدلالة الظرفية، بل إنّ كثيراً منها ما هو إلا ظروف حُوّلت إلى التعلّيق الشرطي، وهو أمرٌ لم يُفْتِ النحاة، ولكن ما فاتهم هو أنّ تركيب الشرط إنّما يقوم على هذه الظرفية، وأنّ هذه الأدوات (الظروف) إنّما هي أدوات للتعلّيق الشرطي من جهة دلالتها الظرفية، وليس من جهة عملها أو وظيفتها النحوية كما ذهبوا. وقد اتّجهوا - بتأثير من نظرية العامل وأحكامها - إلى نفي الظرفية عن هذه الأدوات، حين تدخل التركيب الشرطي، محاولين جعلها أدوات نحوية للشرط والتعلّيق، دون الوقوف على سر هذا التعلّيق، غير ما ذكروا من عمل الجزم.

وليس وقوف النحاة عند الدلالة الزمنية لتركيب الشرط، التي أجمعوا على أنّها للمستقبل، بمغنى عن إهمالهم لما ذكرت؛ لأنهم أرادوا بدلالة الشرط على المستقبل الوقت المستفاد من فعل الشرط والجزاء، لكنّ وقت أفعال الشرط

أمر، والتعليق الظرفي الذي أعنيه أمرٌ آخر. فإن كنت أوافقهم على أنّ ظرف الشرط إنما هو المستقبل - وهي مسألة قد حرروها بإتقان - فإنني أخالفهم بمصدر هذا الظرف، وأرى أنّ مصدره أداة الشرط، التي هي ظرف في حقيقتها، وليس زمن الاستقبال آتياً من أفعال الشرط؛ لأنّها تفقد الدلالة الزمنية حين تدخل تركيب الشرط، وهو أمر أشار إليه عدد من الباحثين⁽¹⁾.

فالدلالة على الاستقبال في التركيب الشرطي جاءت بفعل الأدوات (التي هي ظروف أو ذات دلالة ظرفية) وليس للأفعال شيء من ذلك من جهة زمنها⁽²⁾.

فما ظنّ النحاة أنّه زمنٌ لفعل الشرط أو الجزاء إنما هو الظرف الذي في الأداة، والأفعال في التركيب الشرطي محايدة زمنياً؛ أي ليس فيها دلالة على الزمن؛ لذلك يستوي فيها الماضي والمضارع بالدلالة على المستقبل؛ لأن الزمن المتحكّم بتركيب الشرط ليس زمن الفعل وإنما زمن الأداة الظرفية، وقد تنصرف دلالة المضي والمضارعة في الفعل إلى معنى آخر⁽³⁾، ويعود للفعل دلالته الزمنية مع الأداتين (أين، وحيثما)؛ لأنّها ظروف مكائبة.

إنّ النحاة حين تراءى لهم أنّ أدوات الشرط عواملُ جزم، وسلكوا هذا السبيل، وركنوا إلى الناحية الشكلية اللفظية، اضطروا إلى نفي أنّ تكون الأدوات ظروفاً أو ذات دلالة ظرفية؛ لأنّ ذلك يخالف عملها الجزم الذي رأوه فيها؛ لأنهم إنّ أقروا بظرفيتها فمؤدّى ذلك أنّه سيتنازع الجملة بعدها الجزم والإضافة إلى الظرف، وهذا مخالف لنظرية العمل والعامل، زيادةً على أنّهم اعتبروا زمن الشرط المستقبلي مستفاداً من أفعال الشرط، فصرفهم ذلك عن مصدر الزمن الشرطي الحقيقي، ومن ثم لم يعدّوا التعليق الشرطي تعليقاً ظرفياً كامناً في أداة الشرط.

ومن طريف ما ذكره سيبويه أنّه قال عند الآية ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ ﴿١٩﴾ فَسَلِّمْ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة 90، 91]، قال: "فإنّما هو كقولك: أمّا غداً فلك ذلك"⁽⁴⁾، وسيبويه يشير هنا إلى وقت الشرط، وأنّه متمخّص للمستقبل، حتّى لو جاء بلفظ الماضي، مثل (كان). والسؤال الملحاح هنا، هو: إذا كان الفعل (كان) الماضي قد فقد الدلالة الزمنية على الماضي،

فمن أين اكتسب التركيب ظرف المستقبل؟ إنني أرى أن ظرف الاستقبال إنما جاء من (إن) ذات الدلالة الظرفية، وإن لم يذكر النحويون ذلك، وهي في الدلالة على المستقبل هنا مثل (إذا) مثلاً بمثل.

إن أدوات الشرط لا تؤدي وظيفة الشرط، وهو التعليق التلازمي، إن اعتبرناها خالية من الظرفية، وتابعنا فيها نظر النحاة على أنها أداة شرط للتعليق، مجردة من أية دلالة سوى وظيفة تعليق الشرط بالجواب. وعليه فإني أرى أن (إن) - التي جعلها النحاة أم أدوات الشرط - ما هي إلا كلمة ذات دلالة زمنية في أصلها، بالنظر إلى سائر أدوات الشرط، ثم تحوّلت إلى هذا الاستعمال في العربية، وهي مسألة بحاجة إلى دراسة تاريخية مقارنة.

يؤيد ذلك عندي أن النحاة جعلوا (إن) أم الباب في الشرط، وحملوا أدوات الشرط الأخرى عليها في الجزم، وقالوا إن أسماء الشرط تضمنت معنى (إن) في جزمها⁽⁵⁾، فإن كانت (إن) حرفاً كما قرّروا، فأى معنى فيها ذلك الذي تضمنته أسماء الشرط حتى تُحمّل عليها؟ إنني أرى هذه المسألة من وجه آخر، وهو أن الذي جمع بين (إن) وأدوات الشرط الأخرى إن هو إلا الظرفية، وإنما الظرفية ظاهرة في كثير من الأدوات، نحو: متى، وأين، وحيثما، وإذما، وأتى، وأيان، وإذا، وغير ظاهرة في (إن)؛ لأنه يبدو أن (إن) أسبق الأدوات في التحول من الدلالة الظرفية إلى الاختصاص بأسلوب الشرط، حتى صارت كأنها تخلو من الظرفية ظاهراً. ولما رآها النحاة عريقة في باب الشرط من غير ما دلالة ظاهرة على الزمن فيها عدّوها أم الباب كما سبق، وحملوا سائر الأدوات عليها من باب التعليق الشرطي وعمل الجزم.

فكل التراكم التي تستعمل (إن) الشرطية لا تخلو فيها (إن) من الدلالة الزمنية، ولا يمكن أن ينعقد التركيب الشرطي من دون هذه الدلالة، فلو نظرنا إلى أي تركيب مما انعقد فيه الشرط بإن، لتبين ذلك لكل ذي نظر؛ ففي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ [لقمان 15]، فإن التركيب فيه ركنان أساسيان، هما: فَعَلُ المجاهدة على الشرك، وجواب ذلك وهو عدم الطاعة، والركن الثالث الذي ينعقد به هذان

الركنان هو أداة الشرط (إن)، بدلالتها على الزمن، أي في الوقت أو في اللحظة التي يحدث فيها منهما مجاهدة على هذا الأمر، فإن جزاء ذلك أو جوابه: عدم الطاعة. وعلى هذا النحو ينعقد أي تركيب تُستعمل فيه (إن) الشرطية.

وقد أجهد النحاة أنفسهم في التقدير والتأويل حين جاءت (إن) متأخرة، يتبعها الفعل فقط، نحو ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران 175]، والخطب في ذلك هيّن على الأساس الذي ذكرته، لا يستدعي تقديراً ولا تأويلاً؛ إذ إنهم ذهبوا إلى تقدير الجواب محذوفاً، دلّ عليه المتقدم، أو هو المتقدم ذاته⁽⁶⁾، وأيُّ بأس لو وضعنا (إن) في سياقها الصحيح، وهو أنها في مثل هذا زمانية فقط لا شرطية، ولا ينعقد بها تركيب شرط، فالمعنى السياقي في الآية: أنّ ما ذكر لا ينبغي لكم في الوقت الذي تكونون فيه مؤمنين. وحين لاس بعضهم هذه الحقيقة قال: إن (إن) هنا في موضع (إذ)⁽⁷⁾.

وفي قولنا تمثيلاً: أزورك إن تمكنت، فالزيارة معلقة بالوقت الذي يتحقق فيه التمكن. ولا ينفي اعتبار مثل هذا التركيب شرطياً دلالة (إن) على الزمن، غير أنّ زمانيتها هنا متجلية.

والأمر أوضح من ذلك في (إذا)، كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ فَسَبِّحْ﴾ [النصر، 1، 3]، فتعليق التسبيح على مجيء النصر وما يتبعه لا يتحقق إلا بالظرف (إذا)، أو بعبارة أخرى: ما من رابط يعلّق - شرطياً - الجزاء أو الجواب - وهو (فسبح) - بفعل الشرط (جاء) إلا الظرف (إذا)، وعلى هذه الأركان الثلاثة قام تركيب الشرط، وإن فقد أحدها خرج من الشرط، فما الشرط إلا اقتران ظرفي بين أمرين، وأداة الشرط بدلالتها الظرفية هي أداة ذلك الاقتران.

وقد أخرج سيبويه (إذا) من أدوات الشرط حين رأى الظرفية فيها بحيث لا تُنكر؛ لأنها تجيء وقتاً معلوماً للمستقبل⁽⁸⁾، ومن العجيب أنه قارن بينها وبين (إن)، وما منعه من أن يعدّها من أدوات الشرط إلا أنّها للوقت المعلوم (المستقبل)، و(إن) أبداً مبهمه (أي في وقتها)، قال: «ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمر البُسْرُ، كان حسناً، ولو قلت: آتيك إن احمر البُسْرُ، كان

قبيحاً»⁽⁹⁾، ومقارنته هذه يُستفاد منها إقراره بدلالة (إن) على الزمن كدلالة (إذا)، وتفريقه بينهما في المثال الذي ذكره لا أراه من وجه أن (إذا) تدلّ على وقت معلوم (مستقبل)، و(إن) تدلّ على وقت مبهم، فكلتاها تدلّ على وقت مستقبل، ولكن أكثر ما تأتي (إذا) مع المتحقّق وقوعه، وأكثر ما تأتي (إن) مع الممكن وقوعه أو عدمه، وهي مسألة تحتاج تحريراً في مبحث مستقّل، وما يعينني منها هنا هو أنّ إخراجهم (إذا) من أدوات الشرط تعسّف، بالنظر إلى التشابه الدلالي الشديد بينها وبين (إن)، حتّى اضطرّوا إلى حمل الشواهد التي جاءت فيها (إذا) شرطية - على كثرتها - على الضرورة، كقول ذي الرمة:

تُصغي إذا شدّها بالرخلِ جانحةً حتّى إذا ما استوى في غزّها تثبُّ⁽¹⁰⁾
وقول الآخر:

إذا ما الخبزُ تأدّمه بلحم فذاك أمانة الله الثريدُ⁽¹¹⁾
وقول قيس بن الخطيم الأنصاريّ أيضاً:

إذا قصّرت أسيفنا كان وصلها حُطانا إلى أعدائنا فنضارب⁽¹²⁾
وقول الفرزدق:

ترفع لي خندفٌ والله يرفع لي ناراً إذا حمّدت نيرانهم تقدي⁽¹³⁾

إنّ وضوح الظرفية في (إذا) في التركيب الشرطيّ، هو الذي دعا متأخري النحاة ومحققيهم إلى وصفها بأنّها: (ظرفية شرطية)⁽¹⁴⁾، وهو وصف دقيق يلامس واقع استعمالها نظراً لوظيفتها في التركيب، غير أنّهم لم يعمّموه على أدوات الشرط الأخرى. ومن المقولات القيّمة في هذا المجال ما قاله الجرجانيّ: «ومن جازى بر(إذا) فالحمل على ظاهر الحال، وهو أنّ خروجك لمّا تعلق بوقت خروج الآخر صار كأنّ هذا سبب له، فدخله معنى الجزء»⁽¹⁵⁾، والجرجانيّ هنا أصاب تفسير التعليق الظرفيّ ولكّته حمل (إذا) فيه على الجزء حملاً، ولم يجعل هذا التعلّق أساساً للشرط.

إن ظهور الظرفية في (إذا) زيادةً على عدم الجزم بها في الغالب جعل النحاة يكادون يخرجونها البتّة من الشرط على إدراكهم ما فيها من تعليق شرطيّ،

فقالوا: «أكثر وقوع (إذا) مضمّنة معنى الشرط، وكان مقتضى تضمّنها الشرط أن يُجزم بها، لكن منع من ذلك ثلاثة أمور: أولها: أنّ تضمّنها الشرط ليس بلازم، وثانيها: أنّها مضافة إلى ما يليها، والمضاف يقتضي جزأً لا جزءاً، وثالثها: أن ما يليها متيقّن الكون أو في حكم المتيقّن . . . بخلاف إن»⁽¹⁶⁾.

والحقّ أنّ ما ذكره لا يقوم دليلاً على التفريق بين (إذا) و(إن)، فجواب الأول: أنّ (إن) قد تأتي ولا شرط فيها، وذلك حين تُدبّل بها التراكيب، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران 139]، فليس بلازم أن تكون هنا شرطية، فهو مثل (إذا) في ﴿لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا أِهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة 105]، أمّا الجواب عن الثاني فهو: ما هو قولهم عن: متى، وأيّان، وأتى، وإدما، وحيثما، وقد أخرجوها من الظرفية تعتاً، وما المانع من أن يكون ما بعد أداة الشرط على تقدير الإضافة إلّا ما افترضوه من جزم بالأداة، وأنّه لا يجتمع عاملان على معمول.

أمّا الجواب عن الثالث: فمن تفريقهم بين (إذا) و(إن) في متيقّن الوقوع، والمشكوك فيه، أشكل عليهم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا يَشُنَّا بَدَلْنَا أَمْثَلَهُمْ تَبْدِيلًا﴾ [الإنسان 28]، وقد تعددت أقوالهم في تأويل ذلك، وفي نهاية المطاف حملوا (إذا) على (إن)، وأنّ الشرط ممكن أن يكون وآلاً يكون. وذهب ابن الجويني إلى أنه يجوز دخول (إذا) على المتيقّن والمشكوك كإن، وبالنظر إلى الظرف تدخل على المتيقّن كسائر الظروف⁽¹⁷⁾، وهو ما يجعلني أرجح أن اختلافهما في التشكيك والترجيح إنما يكون خارج الشرط، أمّا إن دخلتا التركيب الشرطي فإنهما لا تختلفان.

وحين وقف الزركشي عند قوله تعالى ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحُسَنَاءُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف 131]، ذهب بتعاور (إذا) و(إن) على الشرط في الآية إلى القطع مع إذا، وندور السيئة مع (إن)، لكنّه فاته اعتبار صيغة الماضي مع إذا والمضارع مع إن، فمنهما جاء القطع والتشكيك - كما يبدو لي -، يؤيد ذلك ما أورده بعد ذلك من آيات مشابهة⁽¹⁸⁾.

وقد سلك النحاة مسلكاً مشابهاً مع أداة الشرط والظرف (إذ)؛ إذ عدّ سيبويه (إذما) دون (إذ) حرفَ شرطٍ مثل (إن)⁽¹⁹⁾، وتبعه النحاة على ذلك، وقصدتهم من ذلك إخراج (إذ) من الظرفية بإضافة (ما) إليها، وجعلها أداة شرط فقط (تربط وتجزم وتخلو من الظرفية) ولم يجدوا لذلك ما يستندون إليه إلا ملازمة (ما) لها إن كانت شرطية، مع أنّ (ما) تلابس كثيراً من أدوات الشرط، وقد تلازم بعضها، فلا يمكن أن تكون علامة فارقة على إخراجها الأداة الشرطية من الظرفية، أو علامة فارقة على تحويل الظرف إلى أداة شرط تخلو من الظرفية. وكيف يمكن نفي الظرفية عن (إذما) في الشواهد التي ذكروها، ومنها قول العباس بن مرداس:

إذما أتيت على الرسول فقل له حقاً عليك إذا اطمأن المجلس⁽²⁰⁾

وكيف يمكن أن ينعقد التلازم الشرطي بين الإتيان على الرسول - صلى الله عليه وسلم - وبين القول له، دون تعليق ذلك بظرف الإتيان، وأداته (إذما)؟ وذكر سيبويه شاهداً آخر على الشرط بـ(إذما)، وهو قول عبدالله بن همام السلولي:

إذ ما ترئني اليوم مُزجئٍ ظعيتي أصعدُ سيراً في البلادِ وأفرعُ
فإني من قوم سواكم وإنما رجالي فهُمّ بالحجازِ وأشجعُ⁽²¹⁾

وإن كنت لا أرى شرطاً في هذا الشاهد، فهو للتعليق فقط بين الرؤية على الحالة التي وصفها، وأنه من قوم سواهم، ومن ثم فإنّ (إذما) جاءت على ظرفيتها، وهي وسيلة التعليق بين طرفي التركيب، وحين نقف على حد دقيق للشرط ندرك أنه ليس كلُّ تعليق يكون شرطاً، فالتعليق أوسع من الشرط، والتعليق يكون بأدوات ظرفية، وقد لا يكون شرطاً، كما أنّ التركيب قد يكون فيه تعليق تلازمي، وليس فيه أداة للشرط، ويعتمد علامة الجزم علامة للتلازم، كما في جواب الطلب المجزوم.

والظرفية لا تحتاج مزيد بيان في الشاهد الذي ذكره على الشرط بـ(أني)، وهو قول لبيد:

فأصبحت أنى تأتها تلبس بها كلا مركبها تحت رجليك شاجر⁽²²⁾

فلم تعقد الأداة الظرفية (أنى) اقتراناً شرطياً بين (تأتها) والجواب (تلبس) من حيث كونها أداة مجردة للشرط فقط، وظيفتها الجزم، ولكن من حيث كونها ظرف الإتيان الذي إن تحقق في هذا الظرف، فإن الجواب أو الجزاء وارد أو متحقق.

والأداة الظرفية (أنى) خاصة قد تكون زمنية، بمعنى متى، على ما حُمل عليه الشاهد السابق، وقد تكون بمعنى كيف، ومعنى الجزاء فيها عند سيبويه: على أي حال تكن أكن⁽²³⁾، وقد تكون بمعنى الظرف المكاني، وهي في كل ذلك لا تخرج عن الدلالة الظرفية المتمثلة بعموم الزمان أو المكان أو الحال، وهي أشبه ما تكون بالظرف المطلق، وأدوات الشرط جميعها تستند إلى هذا العموم، والإطلاق الظرفي؛ لأنها ظروف غير مسمّاة الأجل.

وكذا الأمر في شاهد سيبويه على (أين) أداة للشرط، وهو قول ابن همام السلولي:

أين تضرب بنا العداة تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاقي⁽²⁴⁾

فأي تلازم شرطي بين ضرب العداة، و(وجدنا)، دون الأداة الظرفية (أين)، وليس الأمر ربطاً مجرداً وجزماً، ولكنه الدلالة الظرفية في (أين). أما متى فلا أوضح من الربط الظرفي الشرطي بها من قوله:

متى تاته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نارٍ عندها خير موقد⁽²⁵⁾.

أما أسماء الشرط: من، وما، ومهما، فإن العموم المستفاد منها أغنى عن النص على الظرفية فيها، والعموم إطلاق الزمن، فالتركيب الشرطي معها مبني على الزمن المطلق. وعمومها هو الذي سهّل نقلها من الخبرية إلى الشرطية؛ لأن كثيراً من الشواهد التي عدّها النحاة شرطاً كانت أداته (من)، أو (ما)، هي شواهد غير شرطية، وقد أشار سيبويه إلى عدم شرطيتها (إن لم تجزم) وحملها إذ ذاك على (الذي) فهي ابتداء وخبر. كقول الفرزدق:

ومن يميل أمال السيف ذروتُهُ حيث التقى من حفافني رأسه الشعر⁽²⁶⁾

وقول الهدلي:

فقلتْ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوِّكَ أَنَّهَا مَطْبَعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا⁽²⁷⁾

وقد عقد سيبويه باباً لهذه الأسماء تكون فيه بمنزلة الذي⁽²⁸⁾، فالأصل في الأسماء: مَنْ، و (ما) الخبرية، مثل الذي، ولكن العموم الذي فيها قَرَبها جداً من الشرط، فكان انتقالها إليه يسيراً، فلهذا راوحت شواهدا بين الخبرية والشرطية، ويبدو لي أنه لا علامة على الشرطية فيها، ولا يميزها عن الخبر إلا الجزم، وهو علامة التعليق الشرطي.

وقد يبدو للناظر أن ما بدأتُ به من تقرير الظرفية لأدوات الشرط لا يُسَلَّم به مع (ما، ومَنْ، ومهما)؛ كونها أسماء غير ظرفية، فكيف ينعقد التركيب الشرطي بها، وقد جعلتُ الظرف أساس الاقتران فيه كما تقدّم.

وجواب ذلك عندي أنني أرى أن الدلالة الظرفية فيها تكمن في العموم المُستفاد منها - وقد أشار إلى العموم فيها كثير من النحاة⁽²⁹⁾ - فالعموم الذي تنفذه يجعلُ ظرف التركيب الشرطي معها مطلقاً، وعلى هذا ينعقد الشرط، ولا ينعقد الشرط على كون (مَنْ) تخبر عن العاقل، و (ما) تخبر عن غير العاقل، فهاتان الدالتان لا ينعقد عليهما شرط، فظرف التركيب في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفَّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾ [هود 15] هو الاستقبال كما هو شأن الشرط، وقد أغنت (مَنْ) بعمومها عن أداة الشرط التي تنصّ على الظرف، فكلّ من يريد الحياة الدنيا نوفّ إليهم أعمالهم فيها، فهو تعميمٌ مُطلق يخصّ العقلاء، وقد ترتّب الجزاء على الشرط بالظرف المطلق، في حين أن التعميم في (ما) من جهة الأشياء، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة 197]، وقد لامس الجرجاني ذلك حين ذهب إلى أن الشياخ في (مَنْ) ناب عن حرف الشرط⁽³⁰⁾. ولا ينعقد الشرط بأدواته مجردة كما ذهب النحاة؛ لأنّ الربط في (مَنْ) و (ما) في التركيبين المذكورين إنّما هو من جهة كونهما ابتداءً وما بعدهما خبرٌ، والتعليق الشرطي الذي داخلهما، إنّما هو من جهة الظرف المطلق (التعميم)، الذي أطلق ظرف هذا الاقتران بين صلة (مَنْ) أو (ما) وخبرها، الذي هو الجزاء في حالة الشرط.

وأخالف النحاة هنا في قيام (مَنْ، وما) بوظيفتين نحويتين متباعدتين في الوقت نفسه، وهما كونهما اسمين موصولين واسمي شرط في التركيب الشرطي.

إنَّ ما أراه فيهما هو أنَّهما اسمان موصولان كما ذهب النحاة، وأنَّ التراكيب التي تأتي فيها، وتحوَّل فيها إلى الشرط إنّما هي تراكيب خبرية، تتكوّن من الاسم الموصول وصلته وخبره كما تقدّم. وكون (مَنْ، وما) يفيدان العموم، ويكون خبرهما صالحاً لأن يكون جواباً للصلة، وقد تدخل الفاء في الخبر أحياناً، فإنَّ ذلك كلّه رشّحهما للتحوُّل إلى الشرطية إن أريد الشرط بهما.

فإن أريد الشرط تحوُّل هذا التركيب إلى الشرط، بإظهار علامة الشرط وهي الجزم، وتكون صلة الموصول هي الشرط، والخبر هو الجواب، وهذا ما ذهب إليه النحاة في إعراب تركيب الشرط مع (مَنْ، وما)، غير أنَّهم عدّوا المبتدأ الذي هو الاسم الموصول اسمَ شرطٍ؛ أي أنّ الشرط ينعقد به، وأرى أنا أنّ الاسم الموصول على حالة من الابتداء، وإنّما الشرطية من العموم الذي أفاده الاسم الموصول، وهي ظرفية مطلقة دلَّ عليها الاسم الموصول بعمومه، لا من جهة تحوُّله إلى أداة شرط.

وقد تأتي (ما، ومهما) ظرفيتين على ما نصَّ ابن مالك على ذلك، وأرى في هذه الحالة أنّ العموم يرتفع عنهما لإغناء الظرفية عنه، قال ابن مالك: «جميع النحويين يجعلون (ما) و(مهما) مثل (مَنْ) في لزوم التجرّد عن الظرفية مع أنّ استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب:»

فما تك يا بن عبدالله فينا فلا ظلماً نخاف ولا افتقاراً⁽³¹⁾

فما تحيي لا تسأم حياة وإن تمت فلا خير في الدنيا ولا العيش أجمعاً⁽³²⁾

وإنك مهما تعط بطنك سنؤله وفرجك نالا منتهى الدم أجمعاً⁽³³⁾ ⁽³⁴⁾.

وقد نازع النحاة ابن مالك هذا المذهب وخالفوه مستندين إلى التأويل والتقدير؛ لنفي الظرفية عنهما على الرغم من وضوحها.

وذكر بعض النحاة التعميم في أدوات شرط أخرى، مثل: (أنتي)، التي

ذكر ناظر الجيش أنها لتعميم الأحوال، نافيةً أن تكون ظرفاً لأنها لا زمان ولا مكان كما يزعم، وكذا (كيف)، التي قال فيها أنها تُسمى ظرفاً لتأولها بـ: على أي حال⁽³⁵⁾.

ولا أرى أن تفريق النحاة بين (إذما، وحيثما) مُقنعاً، إذ عدّوا (إذما) حرف شرط، أما (حيثما) فلم يقولوا بحرفيتها، بزعم أنها لم تُزل عما كانت عليه من الدلالة على المكان، بخلاف (إذما) فإنها كانت قبل دخول (ما) عليها اسم زمان، ثم صارت أداة شرط⁽³⁶⁾.

والتحقيق يُظهر أن كليهما لم يُزل عما كان عليه، فالظرفية الزميتية في (إذما) ظاهرة، كما الظرفية المكانية ظاهرة في حيثما، ودخلت (ما) عليهما كما دخلت على كثير من أدوات الشرط الأخرى، وإنما لازمتها في الشرط تحسناً وتفريقاً بين كونهما في الشرط، أو في غير الشرط؛ لأن الغالب فيهما أن تكونا من غير (ما) خارج الشرط.

وقد ذهب هذا المذهب بعض النحاة، يؤيد ذلك الشواهد التي أوردوها، إذ لا تفارق (إذما) الظرفية فيها، كما أشرت لذلك سابقاً⁽³⁷⁾.

ولاعتمادهم الضوابط الشكلية، مثل الربط بالفاء وغيرها، أدخلوا في الشرط ما ليس منه، مثل: لو، وأما، فهذه الأدوات هي أدوات ربط لا أدوات شرطية؛ لخلوها من الظرفية التي ينعقد عليها التركيب الشرطي، ولمخالفتها تركيب الشرط، وعدم الجزم بها، وهو ما دعا بعض النحاة إلى أخراجها من الشرط⁽³⁸⁾.

وعلى الرغم من إدراك كثير من النحاة مخالفة (لو) لأدوات الشرط فإنهم أدخلوها في الشرط لمجرد التعليق الذي فيه، قال المالقي: «(لو) هذه فيها معنى الشرط لا يُفارقها وإن لم يكن لفظها لذلك ولا عملها، وتُخلصُ الفعل أبداً إلى الماضي بخلاف أدوات الشرط»⁽³⁹⁾، فقد لاحظنا من خلال البحث أن أداة الشرط إما ظرفية بالدلالة المباشرة أو بالعموم، و(لو) تخلو من ذلك، وهي مُخالفةٌ جوهرية للشرط، فالتعليق فيها ليس ظرفياً، ولكنّه تعليق بين أمرين في

الماضي، يقترن حدوث أحدهما بالآخر، وقد خلت لذلك من علامة الاقتران الشرطي، التي هي الجزم أو الربط بالفاء أو إذا الفجائية، وكونها للماضي الذي لو حدث حَدَثٌ لاقترن به حدثٌ آخر، فإنَّ هذا مَحْضُهَا للخبر، وهذا وجه آخر من مخالفتها الشرط؛ لأنَّ الشرط مستقبلٌ دائماً.

فَمَنْ عَدَّ (لو) - مثلاً - أداة شرط ألزم نفسه ما لا يلزم من تقدير للجزم، وتأويل للماضي الذي تدخل عليه، ولَمَّا أَحَسَّت طائفة من النحاة بالتعنت في ضمِّ (لو) لأدوات الشرط لم يتابعوا على ذلك، وذهبوا إلى أنها لمجرد الربط والتعليق، دون أن تكون شرطية⁽⁴⁰⁾.

ولا يخفى حسن تخريج الشواهد التي جاء الفعل مجزوماً فيها بعد (لو) - وهي قليلة - لا يخفى حسن تخريجها على غير الشرط وعلى غير الجزم⁽⁴¹⁾.

وما قيلَ في (لو) يُقال في (أما)، فقد جعلها النحاة شرطية، وقد اختلفت مذاهبهم فيها أيما اختلاف⁽⁴²⁾، فتارة هي عندهم مُضْمَنَةٌ معنى الشرط، وتارة حرف تفصيل، وتارة حرف إخبار مضمّن معنى الشرط، ولولا وجود الفاء في جوابها لما نسبوها للشرط. ومن عجيب قولهم فيها أنها قامت مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ثم ذهب بعضهم إلى أنّ جواب الشرط محذوف فيها.

وخير ما قيلَ فيها قولان: الأوّل ما ورد عن الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص: «أما من الأدوات التي يحصل بها التعليق وليست شرطاً، وبذلك صرح شيخنا أبو حيان»⁽⁴³⁾، والثاني قول الزمخشري: أنّ فائدتها في الكلام التوكيد، تقول: زيدٌ ذاهبٌ، فإن قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: أما زيدٌ فذاهب⁽⁴⁴⁾، غير أنّ الزمخشري يتابع النحاة على شرطيتها.

ولو ركن النحاة فيها إلى حدِّ بَيِّنٍ للشرط لما اختلف القولُ فيها، فـ (أما) ليست ظرفية، وليس فيها اقتران ظرفي، ولا تفيد الاستقبال، وهذه محدّدات الشرط، ولكنَّ ما أغرى النحاة في حملها على الشرط هو اقتران الفاء في جوابها، ولا يلزم من اقتران الفاء حيث وُجِدَتْ شرطاً.

ولا غرابة فيما ذهبْتُ إليه من أنّ الظرف هو مناط التعليق في التركيب الشرطيّ؛ ذلك أنّ الربط بالظروف أعمُّ من الشرط. فالربط على عمومته أوسع دائرة، وأدنى منه الربط بالظرف والعموم، وأدنى من ذلك الربط الشرطيّ (الظرفيّ) الذي انتخب بعض الظروف للربط بها.

فمن الربط العام استعمال (أمّا) و(لو) و(لولا) و(الذي) في العموم.

ومن الربط بالظروف دون شرط: لَمّا، وكَلَمّا، وحين؛ (فلَمّا) أقرب أدوات الربط إلى الشرط؛ لأنّها ظرفٌ، لكنّها ليست شرطيةً، وهو أمرٌ مُجمَع عليه عند النحاة إلّا ابن مالك، الذي أشار إلى أنّ فيها معنى الشرط⁽⁴⁵⁾، ويبدو لي أنّ ما دعاه إلى ذلك هو القرب الشديد بين لَمّا وأدوات الشرط، من حيث الربط بالاقتران الظرفيّ، والفرق الرئيسي بين لَمّا وأدوات الشرط، هو أنّ لَمّا لا تدلّ على الاستقبال، ولكنّها للماضي وتمتخضة للخبر، فالتعليق فيها ظرفيّ كأدوات الشرط، ولكنّ شرط الاستقبال فيها منتقض، وهو ما أخرجها من الشرطية إلى الخبرية المحضة.

وقد أنكر سيبويه ظرفية (لَمّا) بأنّ عدّها حرفاً، ولكنّ أبا علي الفارسي ذهب إلى أنّها ظرف، وما يقويّ قول أبي علي الشاهد التالي الذي جاءت فيه لمجرّد الوقت، وهو قوله:

إِنِّي لأرجو محرراً أن ينفعاً إِيَّاي لَمَّا صرْتُ شيخاً قَلْعاً⁽⁴⁶⁾

ولا تخفى ظرفية (لَمّا) في الآية الكريمة ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْتَهُم لَمَّا ظَلَمُوا﴾ [الكهف 59]، وإنّ استدلال بعضهم بالآية ذاتها على مذهب سيبويه - المشار إليه في (لَمّا) وأنّها حرف - فيكون المراد أنّهم أهلكوا بسبب ظلمهم، لا أنّهم أهلكوا حين ظلمهم؛ لأنّ ظلمهم متقدّم على إهلاكهم، وردّ ذلك أبو حيان الأندلسيّ بأنّه لا يتعيّن حمل قوله تعالى (لَمَّا ظلموا) على لَمّا ابتدأوا الظلم، بل يصدق على أنّهم أهلكوا حين الظلم؛ لأنّ حين الظلم متّسع لابتدائه ولغير ابتدائه⁽⁴⁷⁾.

ومثل (لَمّا) في الربط الظرفيّ غير الشرطيّ (كَلَمّا)، وقد أقرّوا بظرفية

(كَلِّمًا)، وهي مكوّنة من كلِّ وما (المصدرية الظرفية)⁽⁴⁸⁾. وذهبوا إلى أنّ حكمها حكم أداة الشرط في اقتضاء جملتين، تترتب إحداها على الأخرى⁽⁴⁹⁾، وفعلها وجوابها ماضٍ، وقد قصرَ بها عن الشرطية ما قصرَ بلمّا، وتفرّق عن (لَمَّا) بأنّها للتكرار الظرفي⁽⁵⁰⁾.

2 - تحوّل التركيب الشرطيّ من التركيب الخبريّ

ربط بعض النحاة بين الاستفهام والشرط، حتّى يُخيّل للناظر أنّ الشرط متحوّل عن الاستفهام، وهو ربط شكليّ - كما يبدو لي - مبنيّ على أنّ بعض أدوات الشرط هي أدوات استفهام، مثل: متى، وأنى، وأين، زيادةً على صدارة أدوات الشرط وأدوات الاستفهام⁽⁵¹⁾. ولكّني أرى أنّ التحوّل الجوهريّ والحقيقيّ هو تحوّل تركيب الشرط عن تركيب الخبر.

وفائدة دراسة هذا التحوّل الكشفُ عن حدود الشرط، وعن الظرفية التي ينعقد عليها. إذ لم يُعَنَّ النحاة كثيراً بحد الشرط، والتفريق بينه وبين الخبر، فنجد عدداً من شواهدهم التي استشهدوا بها على الشرطية إنّما هي خبرية، فشدة التداخل بينهما - مع عدم وجود ضابط أو حد للشرط - سبّب مثل هذا الخلط، فحين استشهد سيبويه على شرطية (إذما) بالشاهد:

إذ ما أتيت على الرسول فقل له حقاً عليك إذا اطمأن المجلس⁽⁵²⁾

أتبعه بشاهد آخر على المسألة ذاتها، وهو:

إذ ما ترنني اليوم مُزجئٍ ظعينيّ أصعدُ سيراً في البلادِ وأفرعُ

فإنّي من قوم سواكم وإنّما رجاليّ فهُمّ بالحجازِ وأشجعُ⁽⁵³⁾

ولا أرى أنّ في الشاهد الثاني شرطاً؛ لأن التركيب خبريّ، فلو كان التركيب شرطياً لتعلّق طرفاه تعلّقاً ظرفياً تلازمياً، كما في الشاهد الأوّل. ولكّن التعليق الذي في الشاهد الثاني تعليق ظرفيّ مستفاد من (إذما)، وليس شرطياً تلازمياً بين (ترنني) و(فإنّي من قوم سواكم). غير أنّ استبعادهم أن تكون (إذما) ظرفاً، مع تقريرهم بأنّها حرف شرط جعلهم يعدّون ذلك شرطاً، زيادةً على

اعتدادهم غالباً بالفاء من أدوات الربط الشرطيّ، مع أنّ الفاء تأتي رابطةً في غير الشرط، وقد تأتي في الخبر، كخبر الذي إن أفاد عموماً.

فمثل هذا التركيب الخبريّ مرشّح للتحوّل إلى الشرط بتغييرات يسيرة جدّاً؛ لأن شروط الشرط متوفرة، وهي: الظرف، والفاء الرابطة، فلم يبقَ إلّا التلازم الشرطيّ.

وقد أصاب سيبويه حينَ عدّ التركيب (حيثُ تكونُ أكون) خبراً، لا شرطاً⁽⁵⁴⁾. وقد عدّه سيبويه كذلك لمباشرة (حيث) الجملة من دون اقتنائها بـ(ما)، وعدم الجزم بها من ثمّ. ولو أُريدَ بهذا التركيب الشرط (التلازم الظرفيّ بين الفعل والجواب) لأُدخلتُ فيه (ما) على (حيث) وجُزِمَ الفعل والجواب، وبذلك يكون قد تحوّل من الخبر إلى الشرط.

وقد أجاد سيبويه حين فرّق بين الخبر والشرط، حين تكون أسماء الشرط أسماءً موصولة، نحو: ما تقولُ أقولُ، قال: كأنك قلت: الذي تقولُ أقولُ، ومن شواهد قول الفرزدق:

وَمَنْ يَمِيلُ أَمَالَ السَّيْفِ ذُرْوَتَهُ حَيْثُ التَّقَى مِنْ حِفَافِي رَأْسِهِ الشَّعْرُ⁽⁵⁵⁾

وسيبويه أقام هذا التفريق على أساس الجزم وعدمه فيما يبدو، وعلى أساس جواز تأخير الاسم الموصول عن الصدارة، وهو نظر دقيق وإن لم يأت من الجهة التي أنظرُ منها.

فالشاهد الذي ذكره خبري - إن لم يُحمَلْ عدم الجزم فيه على الضرورة - ولو أراد القائل الشرطَ لَجَزَمَ، ليس لأنّ الجزم هو الفارق الوحيد بين الخبر والشرط، ولكنه هو العلامة الفارقة الوحيدة بينهما في الشاهد المذكور؛ لأنّ التعليق الظرفيّ متوفر بعموم (مَنْ) كما بيّنت ذلك سابقاً، ولكنّ التلازم الشرطيّ لم يُردْ فلذلك لم تظهر علامة الشرط وهي الجزم، ولو جَزَمَ لتحوّل التركيب إلى الشرط لا يمنعه من ذلك مانع.

وقد عقد سيبويه باباً للأسماء الموصولة حين تأتي خبريةً، مشتبهاً إياها بالاسم الموصول (الذي) الذي يأتي فيما يشبه الشرط ولكنه خبر، لكنّه في هذا

الباب دخل إليها من جهة ما يمنع الشرطية عنها، وذلك إن باشرتها(إن، أو كأن، أو كان، وما شابه ذلك)، نحو: **إِنَّ مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ** (56)، فعلة عدم الشرطية في هذا التركيب كما يراها سيبويه هي دخول (إِنَّ) على (مَنْ) مما يزيله عن أن يكون شرطاً. وإن كنت أوافق في عدم شرطية التركيب، وأنه خبري، لكنني أخالفه في أنه يُمكن أن يُراد الشرط، ويظهرُ الجزمُ دونَ مانع، فبذلك يتحوّل التركيب من خبري إلى شرطي، وذلك كالشواهد التي أوردتها سيبويه نفسه، وحملها على الضرورة من جهة عدم اشتغال (إِنَّ) وما شابهها باسم عن اسم الشرط، كاشتغالها في الآية الكريمة ﴿إِنَّكُمْ مِنْ يَأْتِي رَبُّكُمْ بِمُجْرَمًا﴾ [طه 74]، والشواهد هي: قول الأعشى:

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنَتِ حَسَنًا أَلْمَهُ وَأَعَصِهِ فِي الْخَطُوبِ (57)
وقول أمية بن أبي الصلت:

وَلَكِنْ مَنْ لَا يَلْقَى أَمْرًا يَنْوِبُهُ بَعْدَتَهُ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعْزَلُ (58)

والقول فيهما ما قال الخليل؛ إذ قدّر ضميراً بعد **إِنَّ** ولكنّ، ففي الشاهدين شرط حين أريد؛ لأنّ أركانه حاضرة، فلم يبق إلا الإدلال عليه بالجزم.

وقد أشار الجرجاني إلى تقارب ما بين تركيب الخبر والشرط، بقوله عن الموصول: «الموصول يسري فيه الشرط والجزاء، فيدخل الفاء في خبره، ويكون ذلك بعد حصول شريطين: إحداهما: أن تكون الصلة من فعل، والثانية: أن يكون الموصول غير مخصوص ويكون شائعاً» (59)، ولعله يريد بذلك نحو: **مَنْ يَأْتِينَا فَلَهُ أَجْرٌ**، والذي يأتينا فله كذا، فهذا خبر، فإن أريد الشرط جيء بالجزم علامة على قوة التلازم وترتب أحدهما على الآخر.

ومن تَمَسَّكِ النحاة بالصنعة اللفظية في النحو نراهم يحملون أدوات الشرط على الشرطية؛ لأدنى شبه بالشرط، ولم يفرّقوا بين مجيئها للشرط ومجيئها للخبر، فقد حملوا (إذا) على الشرط في الآية الكريمة ﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى 29] مع أن التركيب خبري، لا حظّ فيه للشرط، و(إذا) فيه ظرف زمان لا شرطية، ولذلك لا يصحّ الاستشهاد به على رفع ما بعد إذا على أنّها شرطية لم تجزم (60).

ومن هنا استشكلوا عدم الجزم في قوله - صلى الله عليه وسلم - :
 "فإنك إن لا تراه فإنه يراك" (61)، فالتركيب خبري، و(إن) فيه ظرفية فقط،
 وليست شرطية، ولم يُجزم الفعل لذلك، ومثله عدم الجزم بـ (متى) في الحديث
 المأثور عن السيدة عائشة، أم المؤمنين - رضي الله عنها - (متى يقوم مقامك
 رقب) (62) إذ ذهبوا إلى أن (متى) أهملت حملاً على إذا، أي أنها شرطية، ولكنها
 لم تجزم، ولم يركنوا إلى أن التركيب يخلو من الشرط وهو خبر، لذلك لم
 يُجزم فعله، وكان النحاة قد اشتروا العموم في أدوات الشرط، وهو شرط دقيق
 صحيح، فلم يلتفتوا إلى عدم تحققه هنا؛ لأنّ نظرهم ينصرف إلى الأدوات
 شكلياً.

والقول نفسه فيها إن تأخرت عن الكلام، وهو ما حمّله النحاة على تأخير
 الشرط وتقدّم الجواب (63)، وإنّما ذلك خبر يشبه الشرط، وهو ما التفت إليه
 الزركشي، إذ نصّ على أنه قد وقع في القرآن الكريم (إن) بصيغة الشرط وهو
 غير مراد في مواضع، منها:

- ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَئِيتَكُمْ عَلَى إِلِغَاءِ إِنْ أُرِدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور 33]
- ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ عِبَادُونَ﴾ [النحل 114]
- ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزِنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران 139]
- ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة 278]، وغير ذلك من
 الآيات (64).

(فإن) في هذا ظرفية، لا تفترق عن (إذا) لو جاءت مكانها، ولو أُريدَ
 الشرط لانجزم فعلها، ولما تقدّم عليه كلام. ولذلك تجدهم حين وقفوا على
 قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة 278] قالوا -
 وهم ينطلقون من شرطية (إن)، ومن أنها مع غير المتحقق وقوعه - : يمكن أن
 يُراد بالإيمان كمال الإيمان (65). مع أنّ ظاهر الآية لا يستدعي تقسيم الإيمان إلى
 مراتب. ولو نظروا إلى ظرفية (إن)، وأنّ التركيب خبري لما استشكل عليهم
 الأمر، ولم يلجأوا إلى التأويل أيضاً في قول الفرزدق:

أَتَغَضِبُ إِنْ أَذْنَا قَتِيْبَةَ حُرَّتْنَا جِهَارًا وَلَمْ تَغَضِبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ⁽⁶⁶⁾

فمذهب سيبويه والخليل وأبي سعيد أنّ (إن) في البيت للشرط، ولكن استشكل عليهم وعلى النحاة من بعدهم أنّ حرّ أذني قتيبة ماضٍ حقيقةً، فذهب أبو حيّان يؤوّل ذلك على معنى (إذ)، من حيث الدلالة على الظرفية⁽⁶⁷⁾، وهو نظر يؤيد ما نحن فيه من أنّ (إن) ظرفية والبيت خبر.

ولا أرى من إشكال من ارتباط (إن) مع أمر مضى، هو حرّ أذني قتيبة؛ لأنّ (إن) حقيقةً لم تفارق الاستقبال، سواء أُحْمِلَ البيت على الشرط أم على أنّ (إن) ظرفية دون شرط، ومعنى الاستقبال في البيت بالنظر إلى حدوث الغضب، أي أنك تغضب إن حدث هذا، كما تقول لمن شتم - مثلاً، وهو حدث مضى وتم - : أتغضب إن شتمك فلان! فالشرط على العموم وعلى الفرض، ولكنّه في الشاهد والمثال قد بُني على قضية قد كانت، فقد يؤتي بالشرط بزمانه المستقبلي والقضية قد كانت.

وعوداً على التداخل بين الشرط والخبر، فإنّ النحاة لم يقولوا بأن الاسم الموصول (الذي) اسم شرط، ولكن حين صادفوا تراكيب شرطية انعقدت عليه، وجُزِمَ فيها جواب الشرط، قال بدر الدين ابن مالك: «وقد يُجزمُ مُسَبَّبٌ عن صلة الذي تشبيهاً بجواب الشرط»، وهو يشير بذلك إلى مثل قول الشاعر:

كَذَاكَ الَّذِي يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا تُصِبُّهُ عَلَى رَغْمِ عَوَاقِبِ مَا صَنَعَ⁽⁶⁸⁾

فالبيت تركيب خبريّ تحوّل إلى الشرط حين أريد به العموم (الإطلاق)، وترتيب الجواب على الفعل (صلة الذي)، ولا تختلف الشرطية في البيت السابق - فيما أرى - عن الشرط بـ (مَنْ) سوى أنّ استعمال (مَنْ) في الشرطية أسبق وأعرق من (الذي)، لذلك جعل النحاة جزمَ مسبب الصلة، كالشاهد السابق، مذهباً للكوفيّين، وحكموا بقلّته⁽⁶⁹⁾.

ويبدو لي أنّ المسألة لا تتعلق بالاسم الموصول، ولكنّها تتعلق بالخبر إن دلّ على عموم، وتعلّق فيه الجزاء بالفعل المتقدّم، فإنّ التركيب إذ ذاك يخرج من

الخبريّة إلى الشرطيّة، وعلامة خروجه إلى الشرطيّة هي جزم الجواب كما تقدّم،
وكقوله:

وكلّ امرئٍ بغى على الناس ظالماً تُصِبُّهُ على رغم عواقب ما صنع⁽⁷⁰⁾

وقد يستند الشرط إلى عموم من غير اسم موصول، كقوله:

وإن امرأً لا يُرتجى الخيرُ عنده يَكُنْ هيناً ثِقْلاً على مَنْ يُصاحِبُهُ⁽⁷¹⁾

لكنّ النحاة نفوا الشرطيّة - على الرغم من ظهورها - استناداً إلى قواعد
الصنعة اللفظيّة ونظرية العامل، في قول لبيد:

على حين مَنْ تُكْتَبُ عليه ذنوبُهُ يَجِدُ فَقْدَهَا إذ في المقامِ تدابُرُ⁽⁷²⁾

ووجهوا البيت على الخبر من جهة منع إضافة الجملة الشرطيّة إلى ظرف
الزمان (حين) - وهي من الصور التي لا يجوز الشرط فيها عندهم -، والمتأمل
في البيت يجده شرطاً لا تشوبه شائبة، ولا بأس في إضافته إلى (حين)؛ لأنّ
الشاعر قد يريد الحكاية من ذكره الظرف (حين). وقد تفرّع من أحكامهم هذه ما
لا طائل تحته⁽⁷³⁾.

ولتداخل تركيب الشرط مع الخبر في (مَنْ، وما) الموصولين كما في قوله
تعالى ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقْ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف
90] أجاد العكبريّ حين رجّح الشرط في الآية على الخبر؛ لما فيها من عموم،
ودخول الفاء في خبرها⁽⁷⁴⁾، وإن كان دخولها ليس بشرط قاطع على الشرطيّة.

وقال أحد الدارسين في (ما) أنّ الغالب على ورودها شرطيّة وموصولة في
القرآن الكريم، ولا يتبيّن للمتتبع لها علامة فارقة بينهما، فالفاء تلزم جوابهما في
الحالين⁽⁷⁵⁾، غير أنّ ما تبيّن لي في هذا البحث يُجَلِّي العلامة الفارقة بينهما، ومن
أمثلة ذلك: قوله تعالى ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي
الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ [الحشر 7] وقوله تعالى ﴿وَمَا آتَاكُمْ
الرَّسُولَ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر 7]، فـ(ما) تتردّد هنا بين الخبريّة والشرط، ويبدو لي
أنّ الذي يُعَيِّن أحدهما هو مراد الكلام في سياقه، فإنّ دلّت على ما تمّ وانقضى
فهي موصولة (خبريّة)، وإنّ دلّت على حكم عامّ يتكرّر (عموم) فهي شرطيّة،

وفي بعض التراكيب تتعيّن إحدى الدالّتين، ففي قوله تعالى ﴿مَا نُنسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة 106] فإنّ الشرطيّة غالباً على الخبر هنا، ولا يخفى أنّ علامة الجزم أكّدت ذلك. وحين ذهب العكبريّ في قوله تعالى ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ [سبأ 39] بإعراب (ما) على الوجهين، دون ترجيح لأحدهما على الآخر، إنما يريد الاعتبارين السابقين، لا أنّها في الوقت نفسه شرطيّة وخبرية⁽⁷⁶⁾.

3 - الجزم في الشرط علامة الشرطيّة

لمّا بنى النحاة دراستهم عامّة، والشرط خاصّة على نظريّة العمل والعامل، وعدوا أدوات الشرط عوامل جزم، تجزم الفعل والجواب، فإنّ ذلك أدخلهم إلى مناقشة مسائل وأحكام أثقلت باب الشرط بما لا فائدة فيه. وما تبين لي بعد الوقوف مليّاً على تركيب الشرط أنّ الجزم ما هو إلّا علامة على الشرطيّة، والشرطيّة ربط تلازميّ بين أمرين في ظرفٍ ما، فإنّ أريد هذا ظهر الجزم، وإن حال حائل دونه لجأ التركيب إلى علامات الربط الأخرى مثل الفاء⁽⁷⁷⁾، أو إذا الفجائيّة؛ لأنّ هذه الأدوات تغني عن الربط بالجزم. وقد بدرت بعض الإشارات من النحاة بهذا المعنى، منها قول الفراء: «والجزاء لا بدّ له من أن يُجابَ بجزم مثله أو بالفاء»⁽⁷⁸⁾، وقال الجرجاني: «فكذلك يشتركان في عمل الجزم الذي هو علامة كونه جزاءً»⁽⁷⁹⁾.

ومما يقوّي أنّ الجزم ليس أثراً لأدوات الجزم أنّه يظهر في التراكيب التي فيها ربط تلازميّ، ولو خَلَّتْ من الأدوات، مثل: جواب الصلة المحمول على الشرط تشبيهاً كما مرّ، ومثل جزم جواب الطلب، أو الجزم في جواب الاستفهام⁽⁸⁰⁾، وقد أحسن النحاة صنفاً حين ربطوا بين الشرط والجزم من جهة أنّه علامة له، ولكّتهم عدّوا ذلك بتأثير من أدوات الشرط وعملها، وهو ما أسلمهم إلى إشكالات كثيرة.

فمن أحكامهم النابعة من كون أدوات الشرط عوامل جزم أنّهم حكموا

بعدم مباشرة أدوات الشرط الأسماء، وقد خالفهم الاستعمال في ذلك، ففزعوا إلى التأويل فيما لا يتفق وواقع اللغة⁽⁸¹⁾.

وقد فرّق سيبويه بين الشرط وعدمه بالجزم وعدمه، قال: «وقد يجوز في الشعر أن يُجازى بهذه الحروف، فتقول: أتذكر إذ من يأتنا نأته»⁽⁸²⁾، وكان سيبويه قد أورد هذا في سياق نفي الشرط عن نحو: أتذكر إذ من يأتنا نأته، فالفارق بين التركيبين الجزم، وهو علامة الشرط، لكثته عند سيبويه بأثر من الأداة، وعندني هو علامة على الشرط، من غير أن يكون أثراً للأداة، لأنه يصيب التركيب إن أريد الشرط، ولو كانت الأداة حاضرة.

وقد أخرج كثير من النحاة (إذا) من أدوات الشرط؛ لأنها لا تجزم، مع أنها أصيلة في الشرط كما أرى، وقد جاءت جازمة في شواهد عديدة أوردتها النحاة لكنهم تأولوها⁽⁸³⁾.

وقد عدّ سيبويه الجزم بـ (إذا) ضرورة، وإن جاء في سعة الكلام فهو خطأ، فمن شواهد الضرورة عنده:

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَاراً إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانَهُمْ تَقْدِ⁽⁸⁴⁾

وغير خافٍ أنّ (إذا) في البيت شرطية، ولا يمكن أن يظهر الجزم في (خمدت)؛ لأنها فعل ماضٍ مبني، وقد ظهر الجزم (علامة الشرط) في الجواب (تقد).

وذكر النحاة أنّ جواب الشرط يُرفَع بكثرة إن كان الشرط ماضياً أو منفياً بلم، وبقلّة إن كان غير ذلك⁽⁸⁵⁾، فالأول كقول زهير:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ⁽⁸⁶⁾

وقوله:

وَلَا بِالَّذِي إِنْ بَانَ عَنْهُ حَبِيبُهُ يَقُولُ وَيَخْفِي الصَّبْرَ إِنِّي لِحَازِغٌ⁽⁸⁷⁾

وقوله:

فَإِنْ كَانَ لَا يَرْضِيكَ حَتَّى تَرْدَنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِياً⁽⁸⁸⁾

وقوله:

وإن بعدوا لا يؤمنون اقترابه تشوف أهل الغائب المتنظر⁽⁸⁹⁾
والثاني كقول جرير بن عبدالله البجلي:

يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ إنك إن يصرعُ أخوك تصرعُ⁽⁹⁰⁾
وقوله:

فقلتُ تحمّلُ فوقَ طوقك أنها مطبَعَةٌ مَنْ يَأْتِها لا يضيرُها⁽⁹¹⁾

وقد أجاب النحاة عن عدم جزم الجواب في الشواهد المتقدمة بأجوبة منها: ما ذهب إليه سيبويه من أنّ الكلام على نية التقديم، أي أنّ جواب الشرط مقدّم في التقدير⁽⁹²⁾، والمبرّد والكوفيون على أنّ الجواب مرفوع على نية تقدير الفاء⁽⁹³⁾، وقال آخرون - منهم الجرجاني - إنّ أداة الشرط لما لم يظهر لها تأثير في فعل الشرط؛ لكونه ماضياً لم يُجزم الجواب⁽⁹⁴⁾.

ولا أرى في أجوبة النحاة السابقة مَقْنَعاً، ولست مطمئناً للقاعدة التي صيغت، وقد ذكرتها في مطلع المسألة؛ لأنها بُنيت على شواهد شعرية لا تُؤمّن الضرورة فيها.

ولست أستبعد أن الشرط في الشواهد المذكورة غير منويّ ولا مُرادٍ، وهي إلى الخبر أقرب ما تكون، و(إنّ) فيها للظرفيّة والتعليق أقرب منها إلى الشرط، فالشرط فيه جزم وقطع وعموم واستقبال، والأبيات تستروح إلى الخبر واستقراره، ولعلّ هذا ما دعا سيبويه إلى تقدير التقديم فيها؛ أي أنّ (إنّ) جاءت فيها متأخرة، كما في المسائل التي سبق عرضها، وحملت على الخبر، أمّا ما جاء مجزوماً كالشاهدين الأخيرين؛ فإنّ أريد به الشرط فإنّ رَفَع الجواب ضرورة، وإنّ كان المراد بها الخبر فإنّ موضع الضرورة هو جزم الشرط. وأما شاهد الفرزدق:

وَمَنْ يَمِيلُ أَمالَ السيفِ ذِرْوَتَهُ حيث التقي من حِفافِي رأسِهِ الشعرُ⁽⁹⁵⁾

الذي حَمَلْتُهُ على الخبر سابقاً، فإنّ كان الشاعر يريدُ الشرطَ به، ولم يجزم (يميلُ)، فهو مضطرٌّ إلى ذلك اضطراراً شعرياً، وإن كان يريد الخبر فقد جاء على ذلك كما بيته سابقاً.

ومما يقوّي عندي أنّ الجزمَ في التركيب الشرطيّ هو علامة تعليق، وليس على ما ذهب النحاة إليه من أنّ أدوات الشرط عوامل جزم، أنّ حديثهم عن أدوات الشرط وجزمها حديث قياسيّ منطقيّ، بعيد عن الواقع اللغويّ، وقد يناقضه، إذ علّلوا الجزم بـ (إنّ) بأنّها تصحب المضارع أكثر ممّا تصحب الماضي (وهو حكم فيه نظر؛ فقد توصلت غير دراسة إلى أنّ مصاحبة (إنّ) للفعل الماضي أكثر من مصاحبتها للمضارع)⁽⁹⁶⁾، فقالوا: لما صاحبت المضارع كانت بمنزلة ما لازمه واختصّ به، فقبلت أن تؤثر فيه وتعمل، فعملت الجزم؛ لأنّه أخفّ⁽⁹⁷⁾.

وحين جاؤوا إلى أسماء الشرط خرجوا الجزم فيها على أنّها تضمّنت معنى (إنّ)، فإذا كانت إنّ حرفاً، كما قرروا، فأيّ معنى يقصدون بتضمن أسماء الشرط إيّاه؟

ولا يخفى ما في هذا النظر من قياس في تعليل الجزم وتفسيره، في حين أنّ النظر إليه كعلامة للشرط يطرد على نحو منطقيّ سهل، قريب من الاستعمال.

وحين لم يجدوا الجزم بأدوات ثبت الجزم بها، نحو (إنّ) و(متى)، في نحو: (فإنّ لا تراه فإنّه يراك) و(متى يقوم مقامك رق)، قالوا ما لا يقنع بأنّ (إنّ) حُمِلت على (إذا)، وكذا (متى) في الشاهد الثاني، ولم يلاحظوا أنّ هذين الشاهدين غير شرطيّين، وهو ما حال بينها وبين الجزم، لا ما قالوا.

وقد خالف الجزم بعض قواعد النحاة التي وضعوها، ومنها: منع الشرط إذا باشرت أدواته (إنّ) و (وكأنّ) وما شابه ذلك⁽⁹⁸⁾، نحو قول لبيد:

على حين من تكتّب عليه ذنوبه يجدُ فقدّها إذ في المقام تدابُر⁽⁹⁹⁾
وقول الأعشى:

إنّ من لام في بني بنت حسان ألمه وأعصه في الخطوب⁽¹⁰⁰⁾
وقول زهير:

ولكنّ من لا يلقّ أمراً ينوبه بعدته ينزل به وهو أعزل⁽¹⁰¹⁾
وقول طرفة:

ولستُ بحلالِ التلّاعِ مخافةً ولكنّ متى يستزفد القومُ أرفد⁽¹⁰²⁾

فاضطروا إلى التأويل حتى توافق الشواهد قواعدهم، بعد أن كادوا يخرجونها من الشرط؛ للسبب الذي ذكره، مع أنها تراكيب في صميم الشرط، وجزمها علامة ذلك.

وقد انتقد المخزومي ربط النحاة الجزم بأدوات الشرط اتباعاً لنظرية العامل، ولكنّه قدّم تفسيراً أبعد مما ذهبوا إليه، إذ رأى أنّ الجزم علامة على خلوّ الفعل من الدلالة على الزمن، فالصيغة مرفوعة تدلّ على الحال، أو لا تدلّ على زمان، ولكنها تدلّ على أنّ العمل قد بُدئ به، وأنه لم ينته بعد، والصيغة منصوبة تتضمن حسّاً ما بالدلالة على ما يجيء من الزمان وخاصة بعد لن، و(يفعل) بعد أدوات الشرط لا تدلّ على زمان، فحرك آخر هذه الصيغة بالسكون، تمييزاً لها من حالة الرفع والنصب. أمّا (فعل) فلا يتغيّر آخرها؛ لأنّ حركات أواخرها لا دلالة لها على شيء⁽¹⁰³⁾. ورأيه هذا فيه ما فيه من علل لا يتسع المجال لعرضها وتفنيدها.

خاتمة

إن أبرز ما تمخض عنه البحث هو النتائج التالية:

- لم يكن ما طرقته في هذا البحث بعيداً عن تصور النحاة وأذهانهم، ولم يكن خافياً عليهم، لكنّ تقيدهم بأحكام نظرية العامل جعلهم يتناولون التركيب الشرطي من غير الجهة التي تناولته منها.
- يقوم التركيب الشرطي على التعليق الظرفي الذي تؤديه الأدوات إما مباشرة وإما بالدلالة على العموم.
- استكمالاً لما رسمه النحاة من حدّ للشرط، يمكن أن يُحدّد الشرط بأنّه التركيب الذي ينعقد على اقتران ظرفي يترتب فيه الحدث الثاني على الأول، وتكون دلالاته الزمنية مستقبلية، ولا يخلو من العموم، ويتخذ علامة لهذا الاقتران التلازمي هي الجزم إن أمكن، وإن تعذر فيلجأ إلى علامات ربط أخرى تؤكد التلازم الشرطي، مثل الفاء وإذا الفجائية.
- العموم والاستقبال هما الحدان الفاصلان بين التراكيب الخبرية والشرطية إن اشتبهت.
- الجزم في التركيب الشرطي هو علامة الشرط، وليس أثراً لأداة الشرط.

الهوامش والمراجع

- (1) انظر: السامرائي، إبراهيم: الفعل زمانه وأبنيته، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1983م، ص24، المطبلي، مالك: الزمن واللغة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م، ص79، المخزومي، مهدي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ط2، بيروت: دار الرائد العربي، 1986م، ص296.
- (2) انظر: حشان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ط2، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص80، 81.
- (3) انظر: مصطفى، جواد، المباحث اللغوية في العراق، جامعة الدول العربية: معهد الدراسات العربية العالية، 1955م، ص46.
- (4) سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج3، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988م، ص79.
- (5) انظر: ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد: شرح التسهيل المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرون، ج9، ط1، القاهرة: دار السلام، 2007م، ص4322، 4323.
- (6) انظر: ابن هشام، عبدالله بن يوسف: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، 218/4.
- (7) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ص4418.
- (8) انظر: كتاب سيوييه، ج3، ص60.
- (9) كتاب سيوييه، ج3، ص60.
- (10) انظر: كتاب سيوييه، ج3، ص60، ذو الرمة، غيلان بن عقبة العدوي، ديوانه، شرح: أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق: عبدالقدوس أبو صالح، ج1، ط2، بيروت: مؤسسة الإيمان، 1982م، ص48.
- (11) انظر: كتاب سيوييه، ج3، ص61، والبيت من الأبيات التي لم يُعرف قائلها، وقال سيوييه (وضعه النحويون).
- (12) انظر: كتاب سيوييه، ج3، ص61، قيس بن الخطيم: ديوانه، تحقيق: ناصر الدين الأسد، بيروت: دار صادر، ص88.
- (13) انظر: كتاب سيوييه، ج3، ص62، لم أعر عليه في نسختي ديوان الفرزدق المطبوعتين، وهو مذكور في المعجم المفضل في شواهد العربية، إعداد: إميل بديع يعقوب، ج2، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، ص419.
- (14) انظر: المرادي، الحسن بن قاسم: الجنى اللداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1992م، ص367، تمهيد

- القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ص 1935، الصبان، محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م، ص47.
- (15) الجرجاني، عبد القاهر: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، العراق: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1982م. ص 1118.
- (16) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ص 1935 (بتصرف قليل).
- (17) انظر: الزركشي، بدر الدين مُحَمَّد بن عَبْدِ اللَّهِ: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج4، ط1، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1957م، ص200، 201.
- (18) انظر: البرهان في علوم القرآن، ج4، ص202، وانظر: المباحث اللغوية في العراق، ص46.
- (19) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص57.
- (20) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص57، والبيت من شواهد سيبويه، وانظر: عباس بن مرداس: ديوانه، تحقيق: يحيى الجبوري، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1968م، ص88، ورواية الديوان: إِمَّا أَتَيْتُ . . .
- (21) كتاب سيبويه، ج3، ص55، والبيت من شواهد سيبويه، وانظر: السلولي، عبدالله بن همام: شعره، تحقيق: وليد الراضي، ط1، دبي: مطبوعات مركز جمعة الماجد، 1996م، ص75، والرواية فيه: إذا ما ترئني . . .
- (22) كتاب سيبويه، ج3، ص58، وانظر: العامري، ليبد بن ربيعة: ديوانه، تحقيق: إحسان عباس، الكويت: التراث العربي، "سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأبناء"، 1962م، ص220.
- (23) كتاب سيبويه، ج3، ص60.
- (24) كتاب سيبويه، ج3، ص58، وانظر: ديوان عبدالله بن همام السلولي، ص83.
- (25) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص86، والبيت من شواهد سيبويه وَنَسَبَهُ لِلْحَطِيطَةِ، وهو منسوب للأعشى في المعجم المفضل في شواهد العربية، ج2، ص423.
- (26) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص70، والبيت من شواهد سيبويه، وانظر: الفرزدق، همام بن غالب: ديوانه، تحقيق: إيليا حاوي، ج1، ط1، بيروت: دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، 1983م، ص339، والرواية فيه: وَمَنْ يَمِلُ يُمِلُ الْمَأْتُورُ ذَرْوَتَهُ . . .
- (27) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص70، والبيت من شواهد سيبويه، وانظر: الهذلي، ديوانهم، ج1، ط2، القاهرة: دار الكتب المصرية، ص154.
- (28) كتاب سيبويه، ج3، ص71.
- (29) انظر: الأشموني، علي بن محمد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م، ص216، ابن الحاجب، عثمان بن عمر: الكافية في النحو، شرح: رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي، تحقيق: يوسف حسن عمر، ج4، ط2، ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، 1996م، ص90.

- (30) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ص 1109.
- (31) انظر: ديوان الفرزدق، ج1، ص327.
- (32) من شعر عبدالله بن الزبير الأسدي، انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص4323، 4324.
- (33) انظر: الطائي، حاتم بن عبد الله: ديوانه وأخباره، رواية هشام بن محمد الكلبي، تحقيق: عادل سليمان حمودة، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1990م، ص 174.
- (34) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4323، 4324.
- (35) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4323، 4325.
- (36) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4327.
- (37) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4321، 4322.
- (38) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4328.
- (39) المالقي، أحمد بن عبدالنور: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق دار القلم، ص359.
- (40) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4323.
- (41) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4442، 4443، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبداللطيف الخطيب، ج3، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987م، ص 368.
- (42) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص 363، الجني الداني في حروف المعاني، ص 522، 525.
- (43) هذا القول للشمني، تقي الدين أحمد بن محمد، في حاشيته على مغني اللبيب، انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص 352(الحاشية).
- (44) انظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ط 3، بيروت: دار الكتاب العربي، 1403 هـ، ص 117.
- (45) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4450.
- (46) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4350، والرجز غير منسوب ولكنه يدور في الكتب النحوية.
- (47) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4356.
- (48) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4429، 4430.
- (49) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4428.
- (50) انظر: السيوطي، جلال الدين، عبدالرحمن: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق:

- عبدالعال سالم مكرم (بالاشتراك مع عبدالسلام هارون في الجزء 1، 2)، ج4، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1987م، ص383.
- (51) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ص 1120، السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ج3، ط 1، بيروت: دار الكتب العلميّة، 2008 م، ص 260.
- (52) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص 57، والبيت من شواهد سيبويه، وانظر: عباس بن مرداس: ديوانه، تحقيق: يحيى الجبوري، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1968م، ص 88، ورواية الديوان: إفا أتيت . . .
- (53) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص 57، والبيت من شواهد سيبويه، وانظر: عباس بن مرداس: ديوانه، تحقيق: يحيى الجبوري، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1968م، ص 88، ورواية الديوان: إفا أتيت . . .
- (54) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص 59.
- (55) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص 59. وقد سبق ذكر هذا الشاهد.
- (56) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص 71.
- (57) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص 70، الأعشى الكبير، ميمون بن قيس: ديوانه، شرح وتعليق محمد حسين، مصر: مكتبة الآداب، ص335. والرواية في الديوان: من يلمني على بني ابنة حسان ألمّة . . .
- (58) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص 71، ابن أبي الصلت، أمية: ديوانه، تحقيق: سجع جميل الجبيلي، ط1، بيروت: دار صادر، 1998، ص 97.
- (59) المقتصد في شرح الإيضاح، ص320.
- (60) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4359.
- (61) انظر: ابن حنبل، أحمد: مسند الأئام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ج1، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001م، ص 439، حديث رقم 374.
- (62) انظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج32، ص 474، حديث رقم 19700.
- (63) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص 218.
- (64) انظر: البرهان في علوم القرآن، ج4، ص 221.
- (65) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4419.
- (66) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص 161، والبيت من شواهد سيبويه، وانظر: ديوان الفرزدق 2/564، والرواية فيه: أتغضب أن أذنا قتيبة . . .
- (67) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4419.
- (68) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4362. والبيت غير منسوب في المصادر النحويّة.

- (69) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4362.
- (70) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4362. والبيت غير منسوب في المصادر النحوية.
- (71) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4363. والبيت الأول غير منسوب، والثاني منسوب لأبي الأسود الدؤلي، ولم أعر عليه في ديوانه المطبوع.
- (72) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص 75، والبيت من شواهد سيبويه، وانظر: ديوان لبيد، ص 217، وفي رواية الديوان اختلاف يسير في غير موضع الشاهد.
- (73) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4371.
- (74) انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد الجاوي، ج2، القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه، ص 744.
- (75) انظر: المعبيد، عبد العزيز: "الشرط في القرآن الكريم"، رسالة ماجستير مخطوطة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 1976 م، ص 119.
- (76) انظر: التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص 1070.
- (77) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ص 1099، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص 209.
- (78) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، ج1، ط 3، بيروت: عالم الكتب، 1983م، ص 475، 476.
- (79) المقتصد في شرح الإيضاح، ص 1095.
- (80) انظر: معاني القرآن، ج1، ص 86.
- (81) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4346.
- (82) كتاب سيبويه، ج3، ص 75.
- (83) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص 60، المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، ج1، القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، 1994م، ص 54.
- (84) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص 62، والبيت من شواهد سيبويه، وهو للفرزدق وقد تقدم تخريجه.
- (85) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4341.
- (86) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص 66، وانظر: ثعلب، أبو العباس يحيى بن زياد: شرح شعر زهير بن أبي سلمى، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط3، دمشق: مكتبة هارون الرشيد، 2008م، ص 120.
- (87) الشاهد من شعر عبد الله بن سالم السهمي الهذلي (انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4341).

- (88) الشاهد من شعر سواد بن المضرب (انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4342).
- (89) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4342، وانظر: عروة بن الورد: ديوانه، شرح ابن السكيت، تحقيق: عبد المعين الملوح، ص 73.
- (90) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص 67، والبيت من شواهد سيبويه.
- (91) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص 70، والبيت من شواهد سيبويه، وانظر: الهذليون، ديوانهم، ج1، ط2، القاهرة: دار الكتب المصرية، ص154.
- (92) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص 66.
- (93) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4350.
- (94) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ص 1104، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4350.
- (95) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص 70، والبيت من شواهد سيبويه، وانظر: الفرزدق، همام بن غالب: ديوانه، تحقيق: إيليا حاوي، ج1، ط1، بيروت: دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، 1983م، ص339، والرواية فيه: وَمَنْ يَمِلُ بِمِثْلِ الْمَأْثُورِ ذَرْوَةٌ... .
- (96) انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه 296. وقد عثرت في شبكة النت على صورة مستلة من بحث بعنوان: الشرط (إن، وإذا) في القرآن الكريم، للدكتور علي فودة، ص 43 من البحث، وقد أعياني تعيين المجلة المصوّر عنها البحث، وقد خلص البحث إلى النتيجة هذه النتيجة ذاتها.
- (97) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4341.
- (98) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج9، ص 4373.
- (99) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص 75، والبيت من شواهد سيبويه، وانظر: ديوان لبيد، ص 217، وفي رواية الديوان اختلاف يسير في غير موضع الشاهد.
- (100) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص 70، الأعشى الكبير، ميمون بن قيس: ديوانه، شرح وتعليق محمد حسين، مصر: مكتبة الآداب، ص335. والرواية في الديوان: مَنْ يَلْمِني على بني ابنة حسان أَلْمُهُ... .
- (101) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص 71، ابن أبي الصلت، أمية: ديوانه، تحقيق: سجع جميل الجبيلي، ط1، بيروت: دار صادر، 1998، ص 97.
- (102) انظر: كتاب سيبويه، ج3، ص 78، والبيت من شواهد سيبويه، وانظر: طرفة بن العبد: ديوانه، شرح الأعلام الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب، لطفي الصقال، ط2، البحرين: إدارة الثقافة والفنون، بيروت: المؤسسة العربية، 2000م، ص 42.
- (103) انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 299.

Conditional and Adverbial Structure

Khalaf Aljaradat

This study linguistically analyzes the conditional structure in a way that differs from its analysis in the classical books of syntax and modern traditional studies. This research studies the following aspects in relation to the conditional structure; First, the conditional particles are, in reality, adverbial particles or adverbs through which the conditional structure yields meaning when these particles have adverbial signifiers. In addition, the conditional association is, in fact, an adverbial one. Second, certainty in the conditional structure is a sign that indicates the concurrent conditional association and it is not an effect of the conditional particles. Third, the conditional structure has its origins in the informative structure and not in the question model. As a result, the condition is informative and not a composition. Fourth, the study has outlined a clear demarcation line for the conditional structure that excludes some aspects of the condition other syntacticians have previously included, and it also includes some other aspects.
